

Distr.: General
16 February 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الخمسون

فيينا، ١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧

البندان ٤ و ١١ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة

وتنظيم أعمال اللجنة

جمع البيانات والخبرات التكميلية في مجال المخدرات واستخدامها
من أجل دعم التقييم العالمي من قبل الدول الأعضاء لتنفيذ الإعلانات
والتدابير التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

أعدَّ هذا التقرير عملاً بقرار لجنة المخدرات ١/٤٩ المعنون "جمع البيانات والخبرات التكميلية في مجال المخدرات واستعمالها من أجل دعم التقييم العالمي من قبل الدول الأعضاء لتنفيذ الإعلانات والتدابير التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين".

ويلخص التقرير الأعمال التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) لتنفيذ القرار، لا سيما إشراك خبراء من كل المناطق الجغرافية ومن المنظمات الدولية ذات الصلة في مجال مراقبة المخدرات، في جمع البيانات والخبرات التكميلية في مجال المخدرات واستعمالها من أجل دعم التقييم العالمي من قبل الدول الأعضاء لتنفيذ الإعلانات والتدابير التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين.

ويجسّد التقرير نتائج مشاورات الخبراء غير الرسمية التي نظّمها المكتب من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ مع خبراء فرادى وخبراء من المنظمات الدولية ذات الصلة. وقد تسنّى إجراء المشاورة غير الرسمية مع الخبراء بفضل مساهمة خارج نطاق الميزانية قدّمتها المفوضية الأوروبية.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١	أولاً- مقدمة
٣	١٥-٣	ثانياً- تنفيذ قرار لجنة المخدرات ١/٤٩
٦	٢٩-١٦	ثالثاً- المشاورة غير الرسمية مع الخبراء، التي عقدت في فيينا من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧
١١	٥١-٣٠	رابعاً- توصيات الخبراء
١٢	٣٤-٣١	ألف- التوصيات العامة
١٢	٣٨-٣٥	باء- التوصيات المتعلقة بغسل الأموال
١٣	٤١-٣٩	جيم- التوصيات المتعلقة بالقضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة والتنمية البديلة ...
١٤	٤٤-٤٢	دال- التوصيات المتعلقة بالتعاون القضائي
١٥	٤٧-٤٥	هاء- التوصيات المتعلقة بالسلائف
١٥	٤٨	واو- التوصيات المتعلقة بالمنشطات الأمفيتامينية وسلائفها
١٦	٥١-٤٩	زاي- التوصيات المتعلقة بخفض الطلب
١٦	٥٥-٥٢	خامساً- المرحلة اللاحقة لتقييم السنوات العشر الخاص بالدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.
١٧	٥٦	سادساً- ملاحظات ختامية

أولا - مقدمة

١ - سلّمت لجنة المخدرات (اللجنة) في قرارها ١/٤٩، المعنون "جمع البيانات والخبرات التكميلية في مجال المخدرات واستعمالها من أجل دعم التقييم العالمي من قبل الدول الأعضاء لتنفيذ الإعلانات والتدابير التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين"، بالإجراءات التي سبق أن وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) من أجل مساعدة الدول الأعضاء في تقييمها لتنفيذ الإعلانات والتدابير التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين؛ ودعت المكتب إلى أن يقوم، رهنا بتوافر الموارد خارج نطاق الميزانية، بالعمل مع خبراء وطنيين وإقليميين من كل المناطق الجغرافية، وكذلك مع خبراء من المنظمات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات، من أجل جمع البيانات والخبرات التكميلية في مجال المخدرات واستعمالها لدعم التقييم العالمي من قبل الدول الأعضاء لتنفيذ الإعلانات والتدابير التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين؛ وطلبت إلى المدير التنفيذي للمكتب أن يقدم، رهنا بتوافر الموارد خارج نطاق الميزانية، تقريراً عن نتائج تلك الجهود، مشفوعاً بتوصيات بشأن جمع البيانات والخبرات التكميلية في مجال المخدرات واستعمالها، إلى اللجنة لكي تنظر فيه، بغية القيام، حسب الاقتضاء، بتكميل المعلومات المتاحة للدول الأعضاء وتزويدها بعناصر إضافية لإجراء تقييم عالمي موضوعي وعلمي ومتوازن وشفاف لتنفيذ الإعلانات والتدابير التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين؛ وطلبت إلى المدير التنفيذي أن يقدم إليها في دورتها الخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا التقرير.

٢ - وتحتوي هذه الوثيقة على معلومات عن الأعمال التي اضطلع بها المكتب تنفيذاً للقرار ١/٤٩، لا سيما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٢ من القرار. وفي ذلك الصدد، نظّم المكتب في فيينا من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ مشاورات غير رسمية مع خبراء فرادى وخبراء من المنظمات الدولية ذات الصلة. وتسوّى إجراء المشاورة غير الرسمية مع الخبراء بفضل مساهمة خارج نطاق الميزانية قدّمتها المفوضية الأوروبية.

ثانياً - تنفيذ قرار لجنة المخدرات ١/٤٩

٣ - بغية دعم إعداد التقرير الاثناسنوي الرابع للمدير التنفيذي بشأن مشكلة المخدرات العالمية (E/CN.7/2007/2 و Add.1-6)، أنشأ المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ فريق تنسيق داخلي، اعتمد على مشاركة جميع وحدات المكتب الفنية المعنية. ووضع ذلك الفريق

المنهجية⁽¹⁾ المستخدمة في إعداد التقرير الاثناسنوي الرابع للمدير التنفيذي وأشرف على تطبيقها، استنادا إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء من خلال الاستبيان الخاص بالتقرير الاثناسنوي الرابع.

٤ - وعملا بالفقرتين ٣ و ٤ من قرار اللجنة ١١/٤٢، نظر فريق التنسيق في كيفية الاستفادة من الخبرات والتجارب المتاحة من خلال برامج المكتب العالمية للمساعدة التقنية ومن المعلومات التي تجمع باستخدام الاستبيانات المختلفة. وقد اضطلع فريق التنسيق بمهمة إسداء المشورة وتقديم المساعدة فيما يتعلق بتنسيق تنفيذ متابعة قرار اللجنة ١/٤٩، وذلك نظرا للتكامل الوثيق بين مهامه وتلك المهمة.

المشاورات مع المنظمات الدولية ذات الصلة

٥ - حدّد فريق التنسيق التابع للمكتب عددا من المنظمات الدولية ذات الصلة التي يُحتمل أن تكون بحوزتها معلومات مفيدة في مجال مكافحة المخدرات.

٦ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، طلب المكتب من عدد من المنظمات الدولية ذات الصلة⁽²⁾ تقديم معلومات و/أو بيانات و/أو تحليلات موحدة إقليميا لتكميل تقييم تنفيذ الأهداف والغايات التي حدّدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، وبغية تسهيل توفير المعلومات على نحو منظم يتوافق مع خطط العمل والتدابير المعتمدة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين ومع مؤشرات الإنجاز التي حدّدها اللجنة في الاستبيان الخاص بالتقارير

(1) تضمّنت المنهجية المشتركة التي اعتمدت لإعداد التقرير الاثناسنوي الرابع بشأن مشكلة المخدرات العالمية، حسب الاقتضاء، ما يلي: '١' وضع فهرس تستند إلى المؤشرات المحدّدة في الاستبيان الخاص بالتقارير الاثناسنوية وتتناول خطط العمل والتدابير التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين؛ وتجسد تلك الفهارس الردود المقدّمة من الدول الأعضاء على الاستبيانات الخاصة بالتقارير الاثناسنوية خلال حولاتها الأربع؛ '٢' ووضع نظام لرصد التقدّم المحرز على مرّ الزمن استنادا إلى تلك المؤشرات الأساسية؛ '٣' وإنشاء تجمّعات إقليمية موحدة. ويمكن الأسلوب المنهجي من تصوّر درجة التقدّم الذي أحرزته الدول الأعضاء على مرّ الزمن، على الصعيد الإقليمي، في بلوغ الأهداف التي حدّدت في عام ١٩٩٨ استنادا إلى المؤشرات التي حدّدها اللجنة، كما هي واردة في استبيان التقارير الاثناسنوية.

(2) منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه، والمنظمة البحرية الدولية، والإنتربول، ومجلس التعاون الجمركي (المسمّى أيضا المنظمة العالمية للجمارك)، وعمليات تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين لمكافحة العقاقير الخطرة (أكورد)، ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول)، والمبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، التابعة لمنظمة البلدان الأمريكية، ومركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والإدمان عليها، والشبكة المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات، التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

الاثناسنوية، أرفق مع الطلب جدول يبين مؤشرات محدّدة واردة في الاستبيان الخاص بالتقارير الاثناسنوية. وأشار إلى أن المقصود من تلك المعلومات هو تكميل المعلومات المستقاة من الاستبيان الخاص بالتقارير الاثناسنوية وأن الغرض منها، عملاً بقرار اللجنة ١/٤٩، هو التحقق من الكيفية التي يمكن بها استخدام تلك المعلومات التكميلية لمساعدة الدول الأعضاء على تقييم تنفيذها للغايات والأهداف التي حدّدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين.

٧- وفي ذلك الحين أبلغت المنظمات بأنه، رهنا بتوافر الموارد، قد تنطوي الخطوة الثانية من العملية الاستشارية على المشاركة في مشاورات غير رسمية للنظر في المسائل التقنية والمنهجية المتصلة باستخدام تلك البيانات.

٨- والهدف العام من هذه العملية هو التحقق من ماهية ما قد يتوفّر من بيانات ومعلومات تتعلق بالمخدرات، ومما إذا كان بالوسع استعمالها لتكميل المعلومات التي سبق أن جمعت عن طريق الاستبيان الخاص بالتقارير الاثناسنوية، وإن كان الأمر كذلك، فالتأكد من الكيفية التي يمكن بها استعمالها لمساعدة الدول الأعضاء في تقييمها واستعراضها للتقدّم المحرز منذ انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين في عام ١٩٩٨.

٩- وقدّم عدد من المنظمات ردوداً على مبادرة المكتب. وقدّم مركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والإدمان عليها عرضاً للبيانات المتاحة على مستوى الاتحاد الأوروبي حسب المتغيرات المستخدمة في الآليتين الرئيسيتين لجمع المعلومات المتصلة بالمخدرات اللتين تستخدمهما الدول الأعضاء لتقديم التقارير إلى المكتب، أي الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية والاستبيان الخاص بالتقارير الاثناسنوية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المركز إلى أنه ربما يستطيع إعداد تحليل للاتجاهات السائدة في الاتحاد الأوروبي.

١٠- وقدّمت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية معلومات تتصل بالتقارير الأولى والثاني والثالث لجولة التقييم في نصف الكرة الغربي التي أصدرتها آلية التقييم المتعددة الأطراف، والتي تقدّم معلومات عن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في سبيل تنفيذ الغايات والأهداف المتفق عليها؛ وذكرت أن تلك الغايات والأهداف تجسّد إلى حد بعيد الغايات والأهداف المتفق عليها في دورة الجمعية العامة العشرين وتتفق معها.

١١- وقدّم برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه معلومات مستقاة من قاعدة بياناته بشأن تغطية الخدمات المتعلقة بمتعاطي المخدرات بالحقن وانتشار فيروس الأيدز في صفوف متعاطي المخدرات بالحقن، وكذلك تقرير عام ٢٠٠٥ بهذا الصدد. وأشار

البرنامج إلى أنه ربما يستطيع تقديم معلومات إضافية واردة من الجهات المشاركة في رعاية البرنامج ومن المبادرات والأنشطة ذات الصلة.

١٢- وقدّمت منظمة الصحة العالمية معلومات تتصل بتعاطي المخدرات غير المشروعة مستمدة من مشروعاتها المتعلقة بالعبء العالمي للأمراض وتقييم الأخطار المقارن.

١٣- وقدّم مجلس التعاون الجمركي (المسمّى أيضا المنظمة العالمية للجمارك) معلومات تتصل بالاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية عن الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وكذلك تقريره عن الجمارك والمخدرات لعام ٢٠٠٥.

١٤- وردّت الإنتربول مقدّمة معلومات بشأن الحالة والاتجاهات الراهنة فيما يتعلق بتنفيذ خطط العمل والتدابير التي اعتمدها دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرون، مع التركيز على التنفيذ من جانب أعضاء الإنتربول في مجالي مراقبة السلائف وصنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها بصفة غير مشروعة، وفقا لمؤشرات الاستبيان الخاص بالتقارير الاثناسنوية.

١٥- وردّ مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) بأنه سيقدّم تقريره الخاص عن حالة المخدرات، الذي يمكن أن يُسهم في التقييم العالمي لتنفيذ الأهداف التي حدّدت في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين.

ثالثا- المشاورة غير الرسمية مع الخبراء، التي عُقدت في فيينا

من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧

١٦- عملا بالفقرة ٢ من قرار اللجنة ١/٤٩، نظّم المكتب في فيينا من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ مشاورة غير رسمية مع خبراء. وقد أمكن تنظيم المشاورة بفضل مساهمة خارج نطاق الميزانية قدّمها الاتحاد الأوروبي لهذا الغرض بعينه. واستفادت المشاورة غير الرسمية من مشاركة خبراء من المنظمات الدولية ذات الصلة وخبراء فرادى من ذوي الخبرات الإقليمية و/أو المواضيع ذات الصلة، وكذلك موظفين من المكتب ممن لهم خبرات محدّدة في المجالات التي تتناولها خطط عمل والتدابير التي اعتمدت عملا بالأهداف التي قرّرت في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين. وحضر المشاورة عشرة خبراء أفراد. وعلاوة على ذلك، حضر المشاورة خبراء من الهيئات الدولية والإقليمية التالية: برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وعمليات تعاون رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين لمكافحة العقاقير الخطرة (أكورد)؛ ولجنة البلدان

الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات؛ ومركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والإدمان عليها؛ واليوروبول؛ والإنتربول؛ ومثّل مكتب المخدرات والجريمة بموظفين من الوحدات التالية: شعبة شؤون المعاهدات؛ وشعبة العمليات؛ وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة؛ وأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

١٧- واضطلع بالتحضيرات الفنية للمشاورة فريق التنسيق الداخلي التابع للمكتب، الذي وضع حدود اختصاص محدّدة وبرنامجاً لتوجيه الإجراءات. وكانت الأهداف الأساسية للمشاورات على النحو التالي:

(أ) استعراض الإطار الحالي لتحليل الاتجاهات ذات الصلة بالمخدرات على الصعيد العالمي (مصادر الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية والاستبيان الخاص بالتقارير الاثناسنوية، والمعارف المكتسبة من برامج المكتب للمساعدة التقنية)؛

(ب) استعراض الدروس المستفادة من نظم الرصد الإقليمية، مثل آلية التقييم المتعددة الأطراف التابعة للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، وخطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن المخدرات، وخطة عمل أكورد؛

(ج) إجراء تحليل مُقارن للعناصر الأساسية المكوّنة لمختلف نظم الرصد وعلاقتها بالبيانات المستقاة من الاستبيان الخاص بالتقارير الاثناسنوية وتكميلها لها؛

(د) تحديد مصادر أخرى للمعلومات التكميلية المحتملة وإسداء المشورة بشأن سبل استخدامها.

١٨- ولوحظ أن القرارات ذات الصلة الصادرة عن لجنة المخدرات⁽³⁾ فيما يتعلق بإعداد التقارير الاثناسنوية للمدير التنفيذي بشأن مشكلة المخدرات العالمية، إلى جانب قرار اللجنة ١/٤٩، وفُرت الإطار لمشاورات الخبراء. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أن الخبراء سيدعون إلى استعراض المنهجية التي وضعها المكتب فيما يتعلق بتحليل المعلومات الواردة من الدول الأعضاء من خلال الاستبيان الخاص بالتقارير الاثناسنوية وتقديم المشورة بشأن هذه المنهجية. وكان من المتوقع أن تؤدي المشاورة كذلك إلى تقديم توصيات أو أفكار أو اقتراحات تتضمن نهجاً مشتركاً لتحليل وعرض البيانات المتعلقة بجميع خطط العمل والتدابير التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العشرين، بالقدر الممكن عملياً، وكذلك اقتراحات بشأن تقديم التقارير عما يُحرز من تقدّم وصولاً إلى عام ٢٠٠٨.

(3) قرارات لجنة المخدرات ٤/٤٢ و ١١/٤٢ و ٢/٤٤.

١٩- وعقدت المشاورة غير الرسمية على مدى ثلاثة أيام، كُرس اليوم الأول منها للمناقشات في الجلسات العامة ولتقديم العروض بشأن آليات الرصد الإقليمية المختلفة. وقد تضمنت العروض تحليلاً لمدى التكامل مع البيانات التي جُمعت من خلال الاستبيان الخاص بالتقرير الأثناسنوي. وفي اليوم الثاني، قسّم الخبراء إلى فريقين عاملين، ركّز أحدهما تحديداً على جوانب التقييم المتعلقة بخفض الطلب، واضطلع الفريق الآخر باستعراض مفصّل للمعلومات المتعلقة بتدابير المراقبة الأخرى التي تتناولها خطط العمل والتدابير التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وفي اليوم الثالث، نظرت المشاورة غير الرسمية في نتائج مداولات الفريقين العاملين واتفقت على الاستنتاجات والتوصيات.

٢٠- واستمع الخبراء في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ إلى سلسلة من العروض التي نبهت إلى أوجه التشابه بين النظم الإقليمية الخاصة برصد الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى التعامل مع مختلف مظاهر مشكلة المخدرات، من ناحية، والمؤشرات الواردة في الاستبيان الخاص بالتقارير الأثناسنوية، من الناحية الأخرى. وتناولت هذه العروض مختلف جوانب آلية التقييم المتعددة الأطراف التابعة للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، وأعمال مركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والإدمان عليها، وأعمال عمليات تعاون أكورد. وذكر أن هذه الهيئات الثلاث جمعت بيانات يمكن أن تساعد على تقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في مواجهة مشكلة المخدرات، ويمكن أن تُسهم في التحليلات الإقليمية التي يمكن أن تساعد على وضع المعلومات المستقاة من خلال الاستبيان الخاص بالتقارير الأثناسنوية في سياقها الملائم وتسهيل إجراء المقارنات مع الحالة في عام ١٩٩٨، وهي سنة الأساس. واستنتج أن نظم جمع البيانات الإقليمية تتميز بدرجة عالية نسبياً من التكامل مع البيانات التي تجمع من خلال الاستبيان الخاص بالتقارير الأثناسنوية، ويمكن كذلك استخدامها للتأكد وإثبات الاتجاهات والمساعدة على تفسير البيانات على الصعيد الإقليمي.

٢١- وسلّم بأن الإعلان السياسي وخطط العمل والتدابير التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين تمثل تطورا كبيرا في المراقبة الدولية للمخدرات. فقد كانت تلك المرة الأولى التي يُنظر فيها المجتمع الدولي في مشكلة المخدرات العالمية من جميع جوانبها. كما كانت المرة الأولى التي تعتمد فيها البلدان مجموعة من التدابير الشاملة والملموسة تغطي جميع مجالات المراقبة الدولية للمخدرات وتشدد تحديداً على أهمية التعاون الدولي ورسم أهداف واضحة المعالم على مر الزمن. ونتيجة لذلك، لوحظ أنه حتى ما قد يبدو في بعض الحالات على أنه تقدّم جزئي في بعض المجالات ينبغي النظر إليه في سياق أن الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء تستند إلى نهج متوازن ومتعدد التخصصات.

٢٢- وأقرّ الخبراء بوجود محدوديات تتعلق بالبيانات التي تقدّمها الدول الأعضاء من خلال الاستبيان الخاص بالتقارير الائناسنوية، وخصوصا من حيث عدد الردود وموثوقيتها واتساقها. ومع ذلك فإن قاعدة بيانات الاستبيان الخاص بالتقارير الائناسنوية توفّر مصدرا جيدا للمعلومات بشأن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في عام ١٩٩٨. غير أنه لوحظ أن النظام لم يُصمّم لكي يُسهّل إجراء تقييم لأثر تنفيذ تلك الالتزامات، ولم يقصد منه ذلك. ونتيجة لذلك، ينبغي عدم توقع أن تقدّم البيانات المستقاة من الاستبيان الخاص بالتقارير الائناسنوية شيئا لم تكن مُصمّمة لتقديمه. بيد أنه ينبغي أن يكون بالإمكان، استنادا إلى المعلومات التكميلية، تقديم معلومات سياقية يمكن أن تتيح إجراء تقييم لنتائج جهود مكافحة المخدرات التي تبذلها الدول الأعضاء من حيث التغيرات التي تحدث في حالة مكافحة المخدرات. وبعبارة أخرى فإن المعلومات السياقية التكميلية يمكن أن تُسهّل إجراء تقييم عالمي يمكن أن يمثّل أثر الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لتنفيذ نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين.

٢٣- واستعرض الخبراء المنهجية التي وضعها المكتب لإعداد التقرير الائناسنوي الرابع للمدير التنفيذي (E/CN.7/2007/2 و Add.1-6)، وسلّموا بأنها تقدّم تمثيلا جيدا للمعلومات التي قدّمها الدول الأعضاء، وبأنها تسهّل فهم التقدّم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين. واقترح الفريق تحسينات منهجية يمكن أن يجتبرها المكتب قبل أن ينظر فيها الخبراء مرة أخرى بهدف احتمال استخدام تلك التحسينات في إعداد التقرير الائناسنوي الخامس للمدير التنفيذي.

٢٤- وأقرّ الخبراء بأنه لكي يتسنى إجراء درجة من تحليل الأثر، سيلزم النظر في مصادر أخرى للمعلومات، يمكن أن تكون منها مصادر حكومية أخرى رسمية أو مأذون باستخدامها، مثل المعلومات التي قد تتوفر من خلال الآليات الإقليمية الموحدة أو من خلال الآليات الدولية المواضيعية، مثل الآليات المقامة لمكافحة غسل الأموال (أي الهيئات الإقليمية المماثلة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية). ويمكن أن توفّر تلك الآليات مصادر للمعلومات والإفادات الإضافية التي تيسّر إجراء تقييم سياقي أشمل للتقدّم الذي تحرزه الدول الأعضاء في كل مجال تناوله تقارير متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين. وأشار أيضا إلى أن الحصول على معلومات تكميلية إضافية وتحليلها قد يشكّل في حدّ ذاته تحديات معيّنة، وخصوصا فيما يتعلق بالكيفية التي ينبغي أن يتم بها ذلك العمل والاحتياجات من الموارد للاضطلاع بذلك العمل.

٢٥- وكان الخبراء على علم بأن عام ٢٠٠٨ هو السنة المستهدفة فيما يتعلق بإجراء تقييم لمدة السنوات العشر لمتابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين. ولوحظ أنه نظرا لضخامة العمل فقد يكون من المفيد أن يُتاح للعملية وقت إضافي.

٢٦- وأجرى الخبراء تحليلاً مُقارناً للعناصر الأساسية لنظم الرصد المختلفة وعلاقتها بالبيانات المستندة إلى الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية و/أو تكميلها لها، مع إيلاء الاعتبار للمؤشرات المحددة في كل قسم من أقسام الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية، الذي وُضع خصيصاً لتقييم تنفيذ الإعلان السياسي (مرفق قرار الجمعية العامة د-٢٠/٢)، والإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (مرفق قرار الجمعية العامة د-٣٠/٢)، وخطط العمل والتدابير^(٤) اللازمة لتعزيز التعاون الدولي على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية (قرارات الجمعية العامة د-٢٠/٤ ألف إلى هاء) التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. ورأى الخبراء وجود درجة كبيرة من التداخل والتكامل بين مؤشرات الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية والمؤشرات التي تستخدمها نظم الرصد الإقليمية. وذكر أن ذلك يمكن أن يفضي إلى تقارب كبير بين البيانات المستندة إلى الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية والبيانات المتاحة من خلال الترتيبات الإقليمية والمواضيعية لجمع البيانات.

٢٧- واتفق الخبراء أيضاً على أن المعلومات النوعية والكمية الواردة من النظم الإقليمية ومن منظمات دولية أخرى يمكن أن تساعد على إجراء التحليل السياقي للمعلومات، الكيفية أساساً، التي تقدّمها الدول الأعضاء من خلال الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية، وأن تعزز تقديم التقارير إلى لجنة المخدرات في عام ٢٠٠٨ بشأن تقييم التغيير الذي حدث منذ انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين في عام ١٩٩٨. ولوحظ أنه ينبغي بالتالي بحث فرص للحصول على مزيد من هذه المعلومات. وفي ذلك الصدد، ذكر أن لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات وعمليات تعاون أكوارد، ومركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والإدمان عليها، واليوروبول، والإنتربول، تبذل جهوداً ملموسة لكي يستفيد المكتب من المعلومات المتاحة من الدول الأعضاء فيها، ويتضمن ذلك في بعض الحالات، تقديم تحليلات إقليمية تستند إلى معلومات يمكن أن تكمل البيانات المستمدة من الاستبيان الخاص بالتقارير الإثناسنوية وتساعد على تفسيرها.

(٤) قرارات الجمعية العامة د-٢٠/٤ ألف إلى هاء: ألف - خطة عمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع، باء - مراقبة السلائف، جيم - تدابير لتعزيز التعاون القضائي، دال - مكافحة غسل الأموال، هاء - خطة عمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة.

٢٨- وأقرّ الخبراء بوجود تحديات خاصة تعترض رصد الجهود المبذولة والإجراءات المتخذة لمكافحة المخدرات، بما يشمل ميدان خفض الطلب، في أفريقيا، وكذلك في مناطق أخرى، لا توجد فيها آليات إقليمية للرصد أو توجد آليات ليست مطوّرة تطويراً جيداً. واعترف بأن الاستبيان الخاص بالتقارير الاثناسنوية كان، في بعض المناطق، مصدر البيانات الإقليمية الوحيد بشأن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية. ولوحظ أن الاستبيان كان وسيظل، بالتالي، حافزاً على العمل في بعض المناطق، ولا ينبغي وقف العمل به، بل ينبغي النظر في سبل تحسينه وتطويره.

٢٩- أما أفريقيا، فحالتها تفرض تحديات إضافية خاصة، تتعلق بالاضطراب السياسي وضعف قدرات الرصد لدى الإدارات الحكومية ذات الصلة؛ والافتقار إلى الموارد المخصصة، لأن مسائل خفض الطلب على المخدرات ومكافحتها تعتبر أولويات غير ملحة نظراً لوجود تحديات أخرى، صحية واجتماعية واقتصادية. وحتى عند استهلال برامج نموذجية (مثل الشبكة المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات، التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ونظام المعلومات المتعلقة بالمخدرات لشرق أفريقيا)، توجد صعوبات في الاستمرار في تلك البرامج. ومن الناحية الإيجابية، زادت التطورات التكنولوجية قدرات الإبلاغ بالبيانات وتبادلها وتوحيدها. وينبغي الحصول على البيانات التي تجمعها في أفريقيا منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة. ويمكن أن يدعم إنشاء نظم إقليمية للرصد بتوفير إطار سياسي مؤات. وذكر أن الاتحاد الأفريقي يمكن أن يكون المنظمة السياسية الإقليمية التي تستطيع أن تأخذ هذه المسؤولية على عاتقها في الوقت الملائم.

رابعاً- توصيات الخبراء

٣٠- استعرض الخبراء، في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، التوصيات التي أعدها الفريقان العاملان خلال اجتماعيهما المنعقدتين في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، ووضعوا صيغة نهائية لها. وقدم الخبراء التوصيات الواردة أدناه لتنظر فيها اللجنة عملاً بقرارها ١/٤٩. وقد قُسمت التوصيات إلى توصيات عامة تتناول المسائل المتعلقة بالإبلاغ عن جميع خطط العمل والتدابير التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، وتوصيات خاصة تتناول كلا من تلك الخطط والتدابير على حدة وتتطرق إلى الأبواب ذات الصلة من الاستبيان الخاص بالتقارير الاثناسنوية والإبلاغ عن تنفيذ الدول الأعضاء للغايات والأهداف التي حدّدت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

ألف - التوصيات العامة

٣١- رأى الخبراء أن تقييم السنوات العشر للتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف والغايات المحددة في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، في عام ١٩٩٨، ينبغي أن يستند إلى المعلومات السياقية التي تقدمها الهيئات الدولية والإقليمية الأخرى من خلال نظمها الرسمية الخاصة بجمع البيانات، وهي معلومات تكمل ما تقدمه الدول الأعضاء من معلومات في ردودها على الاستبيان الخاص بالتقارير الاثناسنوية والاستبيان الخاص بالتقارير السنوية. فتحديد السياق المعين لما يجمع من معلومات وتحاليل يمكن أن يتيح إعداد تمثيل أفضل للوضع الحقيقي لمشكلة المخدرات والإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لمواجهتها والآثار المرتبطة بها. وينبغي أن تستخدم البيانات الواردة من مصادر أخرى، والتي تبيّن الاتجاهات المتعلقة بمسائل مماثلة في فترة قابلة للمقارنة، لتكميل البيانات المستمدة من استبيان التقارير الاثناسنوية والتحاليل المتصلة بها، فضلا عن التحقق من النتائج الخاصة بالاتجاهات والتطورات الجديدة، علاوة على المساعدة على تفسير ما قد يظهر من تناقضات بين البيانات والتقارير.

٣٢- وارتأى الخبراء ضرورة الحفاظ على سلامة قاعدة بيانات استبيان التقارير الاثناسنوية، وأن محاولة مزجها بمجموعات البيانات الواردة من نظم أخرى، أو محاولة إدماج مجموعة بيانات استبيان التقارير الاثناسنوية مع مجموعات بيانات أخرى، أو العكس، هي أمر غير سليم من الناحية المنهجية.

٣٣- وأوصى الخبراء الدول الأعضاء بالعمل على تقديم ردود كاملة وفي الوقت المناسب على استبيان التقارير الاثناسنوية، وأن تضمن، عند القيام بذلك، استيفاء أبوابه من جانب السلطة الوطنية التي لديها المعلومات المطلوبة.

٣٤- واعتُبر أيضا أن تحليل الردود على الاستبيان سيتحسن كثيرا إذا بيّنت الدول الأعضاء بيانا واضحا، عند ملئه، الإطار الزمني الذي تنطبق عليه الأجوبة المعينة، بما في ذلك عندما تشير المعلومات إلى الوضع السائد في عام ١٩٩٨، بغية تيسير تقييم التقدم المحرز منذ انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين.

باء - التوصيات المتعلقة بغسل الأموال

٣٥- أوصى الخبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالسعي إلى الحصول على البيانات التكميلية التي تتيحها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل

الأموال⁽⁵⁾ والأجهزة الإقليمية النظرية، واستخدام تلك البيانات للتمكن من إجراء تقييم أكثر اكتمالا لتنفيذ الغايات والأهداف التي حدّدت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

٣٦- وأشير أيضا إلى احتمال وجود مصادر إضافية للمعلومات التكميلية، مثل البنك الدولي ومجموعة إيغمونت لوحداث المخابرات المالية، يمكن أن توفر تغطية ومعلومات عالمية لتيسير إجراء تقييم تام لتنفيذ الأهداف والغايات التي حدّدت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. واقترح في ذلك السياق أن يستكشف المكتب السبل الممكنة للتعاون فيما يتعلق بذلك التقييم لتنفيذ الإعلانات والتدابير التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

٣٧- وبالإضافة إلى الردود على الاستبيان الخاص بالتقارير الاثناسنوية، أُقرَّ بأن قاعدة البيانات الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال وآلية التقييم المتبادل التابعة للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات هما مصدران تكميليان من مصادر المعلومات.

٣٨- ورغم التسليم بأن المعلومات الإضافية التي يمكن أن تتوافر قد تسمح بإجراء تقييم أكثر اكتمالا لتنفيذ الأهداف التي حدّدت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة في مجال مكافحة غسل الأموال، لوحظ أنها لن تتيح تقييم الآثار المترتبة على التدابير المنفّذة في هذا المجال. وذكر أنه، في حين أن هذا التقييم الأخير قد يكون عملية مرغوبا فيها ويمكن تنفيذها فإن الإطار الزمني اللازم لوضع نظام من ذلك النوع سيتجاوز السنوات العشر لتقييم تنفيذ الإعلانات والتدابير التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين.

جيم- التوصيات المتعلقة بالقضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة وبالتنمية البديلة

٣٩- أُقرَّ بأن بيانات الدراسة الاستقصائية التي أُجريت بالتشارك بين المكتب والدول الأعضاء حول رصد المحاصيل غير المشروعة تقدّم معلومات عن زراعة المحاصيل غير المشروعة وإبادتها وغرسها الإجمالي، ينبغي استخدامها، متى كان ذلك ممكنا، لقياس أثر الإجراءات المتخذة. وينبغي دعم تلك المعلومات ببيانات عن الغلة ومقاييس للإنتاج. وأوصي أيضا بأن تستخدم بيانات سنة ١٩٩٨ كبيانات أساسية للمقارنة.

(5) أُشير بصفة خاصة إلى الموجز التنفيذي الذي أُعد في إطار الجولة الثانية من التقييم المتبادل، وإلى تقارير الجولة الثالثة من التقييم المتبادل بين البلدان.

٤٠- وسُلم بعدم وجود أي تقدير عالمي دقيق، في الوقت الراهن، لمستوى زراعة القنب، ومن ثم ينبغي التركيز على مستويات زراعة شجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون. والمغرب هو البلد الوحيد الذي يجري فيه تقييم مستوى زراعة نبتة القنب غير المشروعة.

٤١- وينبغي كذلك استخدام أثر جهود التنمية، بما في ذلك التنمية البديلة، في المناطق التي تنتج فيها محاصيل المخدرات غير المشروعة، لتقييم التقدم المحرز في بلوغ الهدف المحدد في خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة. وينبغي استقاء البيانات الاجتماعية-الاقتصادية من عدة مصادر، منها: (أ) التقييمات التي أعدتها لجنة المخدرات ووحدة التقييم المستقل للتنمية البديلة في عام ٢٠٠٥؛ (ب) الأجهزة الإقليمية ذات الصلة، مثل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات وعمليات تعاون أكورد؛ (ج) التقييمات المستقلة لمشاريع التنمية البديلة؛ (د) البيانات دون الوطنية التي ترد من الحكومات والبنك الدولي والمصارف الإقليمية في بلدان المصدر الرئيسية؛ (هـ) تقارير البحوث ذات الصلة التي ترد من الهيئات غير الحكومية والمعاهد الأكاديمية؛ (و) ينبغي كذلك إجراء تقييم لمبالغ المساعدة الإنمائية، بما في ذلك التنمية البديلة، التي تُنفق في المناطق التي تُزرع فيها محاصيل المخدرات غير المشروعة. وينبغي الحصول على بيانات من الحكومات عن المبالغ المنفقة بواقع الفرد.

دال- التوصيات المتعلقة بالتعاون القضائي

٤٢- اقترح أن تقدّم الدول الأعضاء، عند ملء الجزء الخاص بالتعاون القضائي من استبيان التقارير الانثاسنوية، معلومات تتناول ما يلي: (أ) توضيح الفترة المشمولة بالردود المقدمة؛ (ب) العمل على إعادة صياغة الأسئلة الواردة حالياً بصيغة النفي، لتفادي ما قد يحدث من التباسات، وذلك على الأقل في الصيغ المقبلة لاستبيان التقارير الانثاسنوية؛ (ج) دعوة الدول الأعضاء إلى بيان تاريخ اعتماد التدابير القانونية المحددة وإرفاق نسخ من الوثائق التي تتضمن تلك التدابير مع ردودها. وأشار إلى أن إدراج ملاحظات توجيهية محدّدة بهذا الصدد من شأنه أن يساعد على القيام بما ذكر آنفاً في المستقبل.

٤٣- وأوصى باستخدام بيانات من مصادر أخرى للتحقق من تحليل الردود على الاستبيانات الخاصة بالتقارير الانثاسنوية، لا سيما من حيث الاتجاهات والتطورات الجديدة، وذكر أن المصادر المحتملة لتلك المعلومات يمكن أن تشمل وحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (يوروجست) وأمانة الكومنولث وغيرهما.

٤٤ - وقدّم الخبير الممثل للإنتربول عرضاً خاصاً بأن يطلب من أعضاء الإنتربول، عبر نظم الإنتربول القائمة المتعلقة بالإبلاغ، معلومات تكميلية محدّدة بشأن التعاون القضائي. وقدّم اقتراح بأن يجري المكتب والإنتربول اتصالات فيما بينهما لمناقشة إمكانية جمع تلك المعلومات التكميلية.

هاء- التوصيات المتعلقة بالسلائف

٤٥ - أُشيرَ إلى إمكانية الحصول على معلومات تكميلية من الدول الأعضاء من خلال اجتماعات الهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات،⁽⁶⁾ وأنفق على أن يستكشف المكتب سبل تحقيق ذلك.

٤٦ - وأوصيَ أيضاً باستخدام المعلومات الواردة من مشاريع المساعدة التقنية التي ينفّذها المكتب والواردة من الأجهزة النظيرة للحصول على معلومات تكميلية.

٤٧ - وأوصيَ كذلك بدعوة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات إلى تقديم معلومات تكميلية في ذلك المجال، بالنظر إلى أنها تتولى التنسيق في مشروع "بريزم" و"التلاحم".

واو- التوصيات المتعلقة بالمنشطات الأمفيتامينية وسلائفها

٤٨ - اتفق الخبراء على وجود فرص ملموسة لاستغلال المعلومات والبيانات الإقليمية استغلالاً مباشراً لتكميل الردود على الاستبيان الخاص بالتقارير الانشائية فيما يتعلق بالمنشطات الأمفيتامينية، وعلى وجه التحديد في النظم التي تتيح بيانات قابلة للمقارنة المباشرة (أي آلية التقييم المتعددة الأطراف، وعمليات تعاون أكورد، وشبكة المعلومات الخاصة بآسيا والمحيط الهادئ عن إساءة استعمال العقاقير، ومركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والإدمان عليها). وعلاوة على ذلك، قدّمت اقتراحات محدّدة بشأن تقديم معلومات أو تقارير عن التحاليل الخاصة بالوضع الإقليمي تركز على تلك المجالات (أي من اليوروبول والإنتربول)، واقترح أن يواصل استكشاف هذه السبل.

(6) دورات اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط، واجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأوروبا.

زاي- التوصيات المتعلقة بخفض الطلب

٤٩- وضع الخبراء توصيات تهدف إلى تعزيز تحليل البيانات المستمدة من الاستبيان الخاص بالتقارير الانثاسنوية، وكانت التوصيات كما يلي: (أ) أُبديت الموافقة على الطريقة الحالية للاستفادة من البيانات، التي تزود الدول الأعضاء بعرض موجز للتقدم المحرز؛ (ب) وذكر أن المنهجية المتبعة لوضع المؤشر ودعمه هي منهجية قيّمة، ولكن من المهم عدم فقدان بعض المعلومات التفصيلية التي ترد في الأسئلة المنفردة أو في الأبواب الفرعية من الباب الخاص بخفض الطلب على المخدرات في الاستبيان. وقد تقدّم بعض المعلومات التفصيلية على المستوى الإقليمي كمعلومات خلفية؛ (ج) شرع المكتب بالفعل في تنقيح نهج سيتبع في تقديم عدد من المؤشرات عن مستويات التنفيذ، وسيستعرضه الخبراء مجدداً.

٥٠- وأثّق على أن أهم باب فرعي بشأن خفض الطلب في الاستبيان الخاص بالتقارير الانثاسنوية هو الباب الذي يتناول معالجة المشكلة: الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والحد من العواقب الصحية والاجتماعية السلبية. ولذلك أوصي بإيلاء ذلك الباب أولوية أعلى في التقارير الخاصة بتقييم السنوات العشر الخاص بالدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

٥١- وأوصي بالنظر في تبسيط المؤشرات المتعلقة بالباب الخاص بخفض الطلب؛ وفي ذلك الصدد حُدّدت الأسئلة الأساسية الواردة في الاستبيان الخاص بالتقارير الانثاسنوية.

خامسا- المرحلة اللاحقة لتقييم السنوات العشر الخاص بالدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة

٥٢- بعد أن توصّل الخبراء إلى توافق آراء بشأن التوصيات، كرسوا بعض الوقت لتبادل الآراء حول الإجراءات التي يمكن اتخاذها بعد عام ٢٠٠٨، استناداً إلى الدروس التي يمكن أن تُستفاد من النظام الخاص برصد التقدم المحرز حتى الحين في تنفيذ التدابير وخطط العمل المعتمدة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

٥٣- وفي إطار الأفكار التي نوقشت، ساد الاعتقاد بضرورة الإبقاء إلى ما بعد عام ٢٠٠٨ على نظام تتبعه الدول الأعضاء لتقديم تقاريرها إلى لجنة المخدرات عن التقدم المحرز في تنفيذ تدابير مكافحة المخدرات. وذكر أنه يمكن أن ينطوي ذلك النظام على أداة مبسّطة ومُرشّدة، متاحة عبر الإنترنت، تستفيد من التقدم التكنولوجي وتركّز على الأنشطة المستندة إلى المعلومات والبيانات الرئيسية وتشتمل على مقاييس للأثر، فضلاً عن مؤشرات للعمليات.

٥٤- وكان من الأفكار التي طرحت أيضا ما يلي: (أ) وضع ترتيب موزّع إقليمي لتقييم ورصد مكافحة المخدرات، يمكن أن تديره على الصعيد الإقليمي المنظمات الإقليمية، على أن تضطلع الأمم المتحدة بتحديد المؤشرات العالمية والقيام بالتحليل العام استنادا إلى معلومات تُجمع إقليميا على أساس مؤشرات موحدة متفق عليها عالميا؛ ويمكن أن يستفيد هذا النظام من عدة أمور، منها الخبرة التي اكتسبتها لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات وخطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة المخدرات وأمانة أكورد التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ (ب) تنسيق الجداول الزمنية بين آليات الرصد الإقليمية والعالمية، وتعديل تواتر تقديم التقارير إلى لجنة المخدرات؛ (ج) الاتفاق على مؤشرات عالمية مشتركة، تستند قدر الإمكان إلى المؤشرات المجموعة والمستخدمية بالفعل على المستويات العالمي والإقليمي والوطني، بغية تفادي الازدواجية أو إنشاء أعباء إضافية في جمع البيانات، ولتشجيع التكامل والاتساق بين البيانات المجموعة، ولتعزيز بناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الوطني؛ (د) تبسيط المؤشرات والأدوات؛ (هـ) تركيز التحاليل في المستقبل على المجالات المستشكلة الرئيسية، من أجل تسهيل الرصد والإبلاغ، وجمع المعلومات عن أثر الإجراءات المنفذة، وتقديم المساعدة والتعاون الدولي من أجل معالجة المشاكل عند الاقتضاء؛ (و) دعم العملية الجارية لوضع إطار عالمي لرصد العقاقير الاصطناعية، والنظر، في هذا الصدد، في وضع ترتيب للربط بين الأنشطة القائمة وتحسين تكامل البيانات الجنائية والمخبرية والمعلومات النوعية بشأن العقاقير الاصطناعية غير المشروعة (أي فئة المنتجات المتوفرة في الأسواق غير المشروعة والسلائف المستخدمة في صنعها) بطريقة منهجية ومنظمة؛ (ز) استكشاف المعلومات الإحصائية التي قد تلزم لإتاحة إجراء تقييم للأثر في مجال التعاون القضائي.

٥٥- واعتُبر، فوق كل شيء، أن أي إجراءات للمتابعة لا بد أن تستند بقوة إلى عملية سياسية على المستويين العالمي والإقليمي، بغية ضمان إيلاء المسائل المرتبطة بمكافحة المخدرات أولوية عالية في جدول الأعمال العالمي. واقترح في هذا الصدد استغلال الزخم السياسي الناتج من تقييم السنوات العشر الخاص بالدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة لدفع عجلة إجراءات المتابعة والتشجيع على تأمين الموارد اللازمة لتقديم المساعدة التقنية إلى المناطق التي تحتاجها.

سادسا- ملاحظات ختامية

٥٦- اتفق من حيث المبدأ على إمكانية عقد مشاوره خبراء غير رسمية ثانية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، عقب مداوالات الدورة الخمسين للجنة المخدرات. ويمكن أن تنظر

تلك المشاورة في أمور منها المسائل المنهجية الأخرى وكذلك الجوانب المتعلقة بآليات الإبلاغ بالمعلومات التكميلية من أجل مساعدة الدول الأعضاء في تقييم السنوات العشر الذي تجريه بشأن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.
